

A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/44/71  
9 January 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY  
الجمعية العامة  
JAN 12 1989  
UN/SA COLLECTION



الدورة الرابعة والاربعون

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩  
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أطلب منكم أن تعملوا على تجميع  
هذه الرسالة والقرار المرفق الذي اتخذته الجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية  
الهنغارية (انظر المرفق) بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار  
البند المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

(توقيع) فرينك استرغاليوس  
السفير

مرفق

قرار الجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية الهنغارية  
الذي اتخذ في بودابست في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

ترحب الجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية الهنغارية بالرسالة التي صدرت عن البابا يوحنا بولس الثاني بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، اليوم الدولي للسلم ، وتعتبرها خطوة هامة في تعزيز التعايش السلمي فيما بين جميع الدول والشعوب . والجمعية توافق على أن احترام حقوق الاقليات الإثنية والقومية والدينية أمر لا بد منه لمون السلم وأن الحقوق الفردية والجماعية للاقليات تشكل جزءا له أهمية خاصة من بين حقوق الإنسان العامة . والجمعية تعرب عن اقتناعها بأنه لا يمكن لاية دولة أن تعتبر هذه المسألة محصورة ضمن ولايتها الخاصة ، وذلك نظرا لما لها من آثار دولية .

وفي هذه المناسبة تعيد الجمعية الوطنية للجمهورية الشعبية الهنغارية التأكيد على اعترافها بالكرامة غير القابلة للتصرف لكل فرد دون تمييز بسبب العرق أو الثقافة أو القومية أو الدين . وترى الجمعية أن من المهم الاستمرار في مراعاة الوحدة الأساسية للجنس البشري ، وهو ما يترتب عليه التزام بالتضامن المتبادل . وتؤكد الجمعية على مسؤولية الدول وواجباتها في كفالة الظروف التي تعيش فيها الاقليات دون تمييز . وترغب الجمعية في أن تواصل نشاطها التشريعي بهذه الروح .

إن الجمعية الوطنية في الجمهورية الهنغارية الشعبية تولي اهتماما بالغا للحقوق المحددة للاقليات بوصفها جاليات والتي تشمل ، بصفة خاصة ، الحق في التعايش الجماعي ، والمشاركة في الحياة العامة ، وتنمية وتطوير ثقافات الاقليات ، والمحافظة على الاتصال بفئات الشعب التي تتماثل ثقافات وأصولها التاريخية ولكنها تعيش في أراضي دول أخرى ، وممارسة حرية العقيدة ، وهو ما ينبغي الاعتراف به بالنسبة للاقليات أيضا . وتدين الجمعية أي انتقاص ، صريح أو مقنّع ، من هذه الحقوق ، وتؤيد أعمالها ، بصورة ثابتة ، على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء . والجمعية تسعى ، مسترشدة بهذه الروح ، إلى أن تعتمد في أقرب وقت ممكن قانونا يوفر الحماية الفعالة للاقليات ويضمن حقوق الجنسيات التي تعيش في هنغاريا ،

ويراقب احترام تلك الحقوق . وفي الوقت ذاته فإن الجمعية تولي اهتماما كبيرا بالتزامات الاقليات المحددة في الرسالة وهي ولاؤهم كمواطنين ، وواجبهم المتمثل في احترام حرية جميع البشر وكرامتهم ، والامتناع عن استعمال القوة في الكفاح من أجل نيل حقوقهم .

وترى الجمعية الوطنية أنه من المستصوب أن تواصل الجمهورية الهنغارية الشعبية القيام بمبادرات في نطاق الجهود المبذولة لتدوين حقوق الاقليات الإثنية والوطنية والدينية في صكوك دولية وإعداد مجموعة ملائمة من الضمانات ذات الصلة . وهي تدعو الحكومة إلى أن تبقى قيد الاستعراض حالة الاقليات الوطنية الهنغارية التي تعيش خارج حدودنا ، لتعرب بذلك عن مسؤولية الوطن الأم تجاههم ، كما تدعوها إلى أن تقدم - على صعيد العلاقات الثنائية وفي الأمم المتحدة والمنظمات والمحافل الدولية الأخرى - مقترحات تتعلق باعتماد تدابير فعالة ، بروح من التعاون من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب ، وتحسين ذلك التعاون ، وتعزيز دور الجنسيات في ربط الشعوب والدول بعضها ببعض .

والجمعية الوطنية للجمهورية الهنغارية الشعبية على يقين من أن بيان البابا يوحنا بولس الثاني سيحظى بتأييد إجماعي من الكنائس والمنظمات السياسية والاجتماعية ، ومن جميع القوى الوطنية التقدمية في هنغاريا . وهي تعرب عن اقتناعها بأنه من الضروري ، بل ومن الممكن ، أن تقيم الأجهزة التشريعية والحكومات في جميع الدول تعاوننا واسع النطاق لمتابعة الاهداف المبينة في الرسالة البابوية .

-----